



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

البراغماتية السنيّة وتوظيف الصراعات الشيعة - الشيعة

علاء الحمداني



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسيين والأكاديميين.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

البراغماتية السنيّة وتوظيف الصراعات الشيعية-الشيعية

علاء الحمداني *

مع أنّ الصراع السياسي الذي شهدته الأشهر الماضية على مناصبي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء مرتبط بالكرد والشيعية، إلا أنّ القوى السنيّة لم تكن بمنأى عن هذا الصراع، خصوصاً القوى التي كانت جزءاً من التحالف الثلاثي الذي تفكّك بانسحاب التيار الصدري منه بعد خروج نواب التيار من مجلس النواب في حزيران الماضي.

قسّمت الأشهر التي تلت الانتخابات المبكّرة التي جرت في تشرين الأول 2021 السنيّة على معسكرين متناحرين، أولهما وأقواهما يُعرّف اليوم بتحالف «السيادة» الذي يتزعمه خميس الخنجر، ويُعدُّ رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي أبرز قياداته، والمحتكمين بقراراته، أمّا المعسكر الآخر الأقل عدّة وعدداً فيتمثّل بنواب تحالف «العزم» الذين انشقوا عن الخنجر، ورفضوا التحالف مع الحلبوسي، وأعلنوا خصومتهم معه، بل نافسوه على منصب رئيس البرلمان بعد أن رشّحوا محمود المشهداني الذي أخفق في تولّي المنصب.

ما يزال هذا الانقسام مستمراً حتى اليوم، ولم نشهد أي مبادرات للتقريب بين القوى السنيّة المتخاصمة التي يُعدُّ أحدها الذي يقوده مثنى السامرائي حليفاً للإطار ما يمنحه حظوظاً في المشاركة بالحكومة المقبلة في حال مضى الإطار التنسيقي في تشكيلها بعد فك عقدة رئيس الجمهورية، كما لا يمكن تجاوز تحالف «الخنجر-الحلبوسي» الذي يمتلك ثقلاً برلمانياً، وسياسياً كبيراً يمثّل رقماً صعباً في المعادلة السنيّة.

ومع هذا الانقسام، إلا أنّ الذي يجمع القوى السنيّة هي البراغماتية التي تسعى عن طريقها أطراف تمثّل محافظات شمالية وغربية لتوظيف الصراع السياسي الحاد الذي تشهده الساحة الشيعية؛ لخدمة مصالحها.

* باحث عراقي.

أولاً: السنّة والعملية السياسية

لم يكن وقع التغيير الذي شهده العراق عام 2003 سهلاً على نسبة كبيرة من السنّة الذين قرّروا مقاطعة العملية السياسية بعد دعوات أطلقتها جهات سياسية ودينية أبرزها «هيئة علماء المسلمين» برئاسة حارث الضاري إلى عدم المشاركة في الانتخابات، والوظائف الحكومية؛ بسبب وجود الاحتلال. هذا ما كان معلناً إلا أنّ الأمر يعود إلى وجود أسباب أخرى أبرزها عدم قبول عدد غير قليل من السنّة بخسارة السلطة، والنفور الذي ولّده النظام الدكتاتوري الذي كان يحكم العراق قبل عام 2003 من الأحزاب التي تسلمت السلطة بعد هذا التاريخ، فضلاً عن الانتشار المسلّح لبعض الجماعات التي كانت تتمتع المشاركة في أيسر الوظائف الحكومية.

إلا أنّ هذا الحال لم يدم أكثر من عام ونصف العام تقريباً، بعدها قرّر الحزب الإسلامي الذي يمثّل الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين في العراق، وقرّر خوض الانتخابات عارضاً نفسه الممثّل الوحيد للسنّة قبل أن تلتحق به قيادات سنّية أخرى، مثل صالح المطلك، وخلف العليان، وعدنان الدليمي.

في المقابل، كانت القوى الشيعية تنظر إلى الطرف السنّي على أنّه «الغائب الحاضر»، ولم تحرم القيادات السنّية من التمثيل في مجلس الحكم، وفي الوزارات في الحكومة الانتقالية التي تشكلت بعد انتخابات الجمعية الوطنية في 2005.

وتطوّر الوعي السياسي للأحزاب السنّية تطوراً لافتاً في انتخابات 2010 التي شهدت فوز القائمة العراقية التي جمعت المرشحين السنة بالصدارة بعد حصولها على (91) مقعداً، متفوقة على ائتلاف دولة القانون الذي حصل على (89) مقعداً، مع أنّه كان الحزب الحاكم، لكن هذا الفوز الذي لم يثمر عن تشكيل الحكومة لم يكن منتجاً، إذ سرعان ما تشتت القوى السنّية قبل انتخابات 2014 الذي أشرّت تراجعاً واضحاً في شعبية الحزب الإسلامي، ومهدت لظهور قيادات سنّية أخرى، باتت مؤثرة في المشهد السنّي حتى اليوم مثل: الكرابلة، ومحمد الحلبوسي، وأحمد عبدالله الجبوري، ومثنى السامرائي، وخميس الخنجر.

وتمكّنت القوى السنّية من الاحتفاظ بالمناصب التي أصبحت تمنح لها على سبيل العرف بعد كل انتخابات، وأبرزها رئيس مجلس النواب، فضلاً عن الحصول على ست وزارات، ومناصب مهمة أخرى.

ثانياً: مراحل العمل السياسي السني

شارك السنة في حكم البلاد منذ تأسيس الدولة العراقية قبل قرن، وكانت بعض قياداتهم جزءاً من أدوات في تحويلها إلى دولة عسكرية استمرت حتى عام 2003 الذي كان عاماً فاصلاً في «التاريخ السياسي السني» في العراق، والذي دفع إلى ظهور مراحل عديدة من العمل السياسي السني يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

1. التخبُّط

بدا التخبُّط واضحاً على الساحة السياسية السنيّة منذ اليوم الأول للتغيير في العراق، خصوصاً بعد الجدل الكبير الذي شهدته بشأن الموقف من العملية السياسية، وقوّات الاحتلال، والشركاء من الشيعة والكرد. وأبرز دلالات هذا التخبُّط هو رفض الدستور بنسبة (97%) في الأنبار مثلاً، مع أنّ قيادات إخوانية من المحافظة كانت تشارك في السلطة.

2. الانزواء

انتقل بعد ذلك السنّة إلى الانزواء والتفرُّج على المشهد السياسي بالتزامن مع ظهور مؤسّسات على وجود رغبة للمشاركة في العملية السياسية، ظهرت بوادرها بخطابات كانت تلوم هيئة علماء المسلمين التي دعت إلى المقاطعة.

3. الاقتحام

اتخذت القوى السنيّة قراراً مفاجئاً باقتحام المشهد السياسي بقوة عن طريق الانضواء تحت قيادة الحزب الإسلامي ضمن ما كان يسمى بـ«جبهة التوافق»، واستغلت المساجد، والمنابر، ووسائل الإعلام؛ للترويج لها، ومهد ذلك لوجود كتل سنيّة متماسكة لأكثر من دورة انتخابية.

4. الانقسام

بدأت الانقسامات تعصف بالمشهد السياسي السني بعد انتخابات 2018، وتجلّى ذلك بوضوح في انتخابات 2021 التي أفرزت معسكرين لا غبارَ على وجود شرخٍ كبيرٍ بينهما، أحدهما بزعامة الحلبي والحنجري، والآخر يمثّله جناح مثني السامرائي ومحمود المشهداني وخالد العبيدي.

ثالثاً: السنّة والفصائل

دخلت الفصائل المنضوية ضمن هيئة الحشد الشعبي إلى محافظات الأنبار، ونيوى، وصلاح الدين بعد عام 2014، وخاضت معارك عنيفة ضد تنظيم «داعش» الإرهابي، وساهمت في تحرير بعض المناطق بالتنسيق مع الجيش، وسائر صنوف القوات الأمنية.

ومع حملة التحريض ضدها في وسائل الإعلام، إلا أنّ وجود الفصائل بدأ يلقي قبولاً شعبياً بعد مساهمته في التحرير، وشجّع ذلك الآلاف من السنة للانخراط في تشكيلات الحشد الشعبي. واستمرت علاقة التفاهم بين الفصائل، والمجتمع السنيّ قائمة حتى الفترة التي سبقت انتخابات 2021، التي شهدت حملات انتخابية تضمّنت عودة التحريض ضد الفصائل المسلحة. وبدأت هذه الحملات مبكرة منذ الربع الأخير لعام 2020 ظناً منها أنّ الانتخابات ستجري في منتصف 2021 كما كان مقررًا، إذ بدأت قيادات سياسية تظهر في وسائل الإعلام، وتتهم علناً بعض الفصائل بارتكاب ما كانوا يصفونها بـ«الخروقات» دون تقديم أدلة على ذلك.

ومع الحملات الواسعة التي شنّها سياسيون على الفصائل في المناطق السنيّة؛ إلا أنّ ذلك لم يؤدّ إلى خروجها من المدن، والقصبات التي توجد فيها؛ لأسباب عديدة، أبرزها أنّ وجود هذه الفصائل رسمي ضمن إطار هيئة الحشد الشعبي، كما أنّ دعوات إخراجها كانت سياسية، ولا تمثّل كل الطيف السنيّ، فضلاً عن تراجع خطاب التحريض ضدها بعد أن أعلنت نتائج الانتخابات، وعدم جدوى هذا الخطاب لمطلقه بعد الانتخابات.

رابعاً: السنّة والأزمة الشيعية

لم يسلم بعض القيادات السنيّة من الاتهامات التي وُجّهت لها من قبل أطراف شيعية، والتي تحدّثت عن توّطؤها بالوقوف وراء دفع القوى الشيعية للصراع والتناحر، وكان ذلك واضحاً من خطاب بعض السياسيين المحسوبين على الإطار التنسيقي الذين كانوا يصرّحون بأنّ السنّة والكرديّ يريدون استمرار الخلاف مع التيار الصدري؛ لتحقيق مصالحهم، بل إنّ هذه الاتهامات ذهبت إلى أبعد من ذلك، حين جرى انتقاد دخول محمد الحلبوسي، وخميس الخنجر، ومسعود البارزاني ضمن التحالف الثلاثي مع التيار؛ لتشكيل حكومة أغلبية يعتقد بعضهم أنّها يمكن أن تُقضي سائر ممثلي الشيعة. واليوم يتعرّض الحلبوسي إلى انتقادات؛ بسبب تعليقه جلسات البرلمان، وهو ما يفسر من قبل أطراف في الإطار على أنّه انحياز للموقف الصدري؛ بهدف عدم انعقاد جلسة التصويت رئيس

الجمهورية، ومن ثمّ عرقله جهود الإطار في تشكيل الحكومة.

هذا ما يرتبط بالموقف الشيعي من القوى السنيّة، أمّا ما يتعلق بالموقف السني فإنّه يتصف حتى اليوم بالهدوء، والاكتفاء بالجلوس على التل، ومراقبة الأحداث، ثمّ النزول لاحقاً؛ لتهنئة الفائزين.

وما عدا زيارة محمد الحلبوسي وخميس الخنجر برفقة نيجرفان بارزاني إلى النجف في كانون الثاني الماضي؛ لتهنئة الأوضاع، وتقريب وجهات النظر بين المختلفين لم يظهر من القوى السنيّة أي موقف جدي آخر؛ لنزع فتيل الأزمة.

ومع أنّ أنظار الساحة الشيعية تتجه اليوم نحو أي جهود للوساطة من داخل المكوّن أو خارجه؛ إلا أنّ أيّاً من الشركاء لم يفعل ذلك، واكتفت الأطراف السياسية بإطلاق المبادرات الإنشائية التي باتت مكرّرة وغير منتجة.

ليس هذا فحسب، بل إنّ القوى السنيّة تُعدّ بنظر بعضهم مرتبطة بصورة أو بأخرى بالأزمة الشيعية؛ لأنّها دخلت بصورة أو بأخرى ضمن المعسكرين المتنافسين، إذ يُحسب الحلبوسي والخنجر على التيار، في حين تُحسب الجبهة الأخرى برئاسة مثنى السامرائي على الإطار التنسيقي، لكن ذلك لا يعني دخولهما بصورة مباشرة على خط الأزمة التي أصابت الساحة السياسية الشيعية بالتصدّع.

خامساً: البراغماتية السنيّة

لا يمكن وصف الموقف السنيّ من الأزمة السياسية الشيعية الحادة التي وصلت إلى مستويات خطيرة بغير البراغماتية التي تهدف إلى توظيف الأزمة؛ للحصول على مكاسب سياسية قد لا تتكرّر في مناسبات أخرى تحدث في أوضاع أكثر استقراراً.

فالبراغماتية التي تقوم على أساس فلسفة اختلاق الذرائع؛ لتحقيق المصالح كانت حاضرة في توجهات القوى السنيّة التي يبدو أنّها لا تريد تحريك ساكن الدخول على خط الأزمة لاحتوائها، ربّما لاعتقادها بأنّ مثل هذه الخطوة قد تكلفها تنازلات هي في غنى عنها.

وترى الأطراف السنيّة بأنّ الأوضاع الحالية التي جعلت الساحة الشيعية أكثر مرونة، وقابلة للاختراق توفّر لها الفرصة المناسبة للتغلغل والتأثير، ومن ثمّ المساهمة في إعادة تشكيل المشهد

السياسي برمته.

لا يمكن تبرئة أي طرف سنيّ من محاولة الحصول على مكاسب سياسية، ربّما تكون ثمينة هذه المرة؛ لأنّ طرفي الصراع في المعادلة الشعبية بحاجة إلى وجود سنّة وكرده؛ للمضي في تشكيل أيّ حكومة تتشكّل مستقبلاً ولو بعد حين، إذ لا يمكن للتيار الصدري أن يمضي لتشكيل حكومة الأغلبية التي يتمسك بها دون أغلبية تحقّق له نصاب تمرير رئيس الجمهورية ثم الحكومة، وكذلك الحال لقوى الإطار التنسيقي الذي لا يُخفي رغبته بتشكيل حكومة توافقية يستحيل أن تمر دون كرد وسنّة.

مع تحفّظ تحالف السيادة على ما تشهده البلاد من أوضاع مرتبكة في الأسابيع الأخيرة، إلا أنّه يبدو منحازاً للتيار الصدري؛ بدليل تعليق جلسات البرلمان، وعدم الاعتراض على ما يحدث هناك، كما أنّ المعسكر السنيّ الآخر الحليف للإطار ما يزال متمسكاً بموقفه المنحاز للأخير.

يُشير وجود قوى سنّية مؤيدة لكلّ من طرفي الصراع الشيعي بوضوح إلى أنّ الفهم السنيّ تطوّر، وأصبح يعمل من منطلق توظيف الأزمات، وإن كانت تحدث في ديار الشركاء، وهذا هو جوهر البراغماتية التي تعارض المثل والقيم التي دعا لها المثاليون، وتركّز على السلوك الذي يحقّق المصالح، إذ يعتقد البراغماتيون أنّ كلّ فكرةٍ أو رأيٍ أو موقفٍ يجب أن يكون له انعكاس إيجابي على صاحبه.